

أثنى على تفرد دستور الكويت ورقبيه في منح الأفراد حق الشكوى على مؤسسات الدولة  
**الروضان: توجه لفتح أكثر من باب أمام تظلمات المواطنين ضد «التجارة»**



لجنة الشكوى

حلحلة البعض منها بشكل خالد الروضان على تفرد دستور الكويت ورقبيه في منح الأفراد حق الشكوى على مؤسسات الدولة التي يجد بها قصوراً في مجلس الأمة. وأشار إلى أن الشكاوى التي تم مناقشتها تعرّض مقدميها سريّاً داخل اللجنة نظرًا لخصوصيتها وأهميتها للاسماء التي تقدّمت بها ولكنها بشكل عام تختص بوزارة التجارة وبنهايات التابعة لها.

وفي مجلس الأمة عن طريق مكتب المجلس إضافة إلى لجنة العراطف والشكوى. وقال الروضان إنّه في خطبة أخرى سوف يتم الإكتمال بما هو مسند حالياً خاصة وأن العجز ما زال مستمراً في الميزانية العامة وقد تجاوزت إلى الأفراط الضارجي لنسكل على مؤسسات الدولة التي شكاوى المواطنين مؤكداً أن مقدّمي الشكاوى وصلوا إلى لجنة العراطف والشكوى تصرّيف مجلس الأمة. ويشكّل الروضان في تصرّيف مجلس الأمة عن توجيه القصور في بعض الهيئات الحكومية. وبين الروضان لفت أكثر من باب أمام المواطن للتقدم واستمعوا إلى العديد من الشكاوى ونقاشها وتم بيكاله وقيادات الوزارة.



الروضان انتقام ضمورة الاجتماع

**أكد أهمية المتابعة النيابية لإجراءات وزارة الخارجية للتعامل مع هذا الملف**  
**الكندي: طلب لتخفيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة تطورات «خور عبدالله»**

وتحركها السريع لتابعه الموضوع. وقال الكندي إنّه يستقرّ مثل هذه التصرّفات من الجانب العراقي في مقابل الاهتمام الكوبي بالقضية الإنسانية التي تسير في الاتجاه في العراق وتوجيهها كما كبيرة من المساعدين إلى الشعب العراقي. وشدد الكندي على أهمية توخي الخطأ للتعامل مع هذا الملف لحساسية هؤلاء ومنع تكرار ذلك الأحداث مؤكداً أنّه لا يدخر من جهوده لتربيته وذريته ومساندته في الوقت ذاته. وقال الكندي إنّ هناك بدور وزارة الخارجية الغزو العراقي الغاشم،

بعض الأطراف غير المستقيدة من استقرار العلاقة بين البلدين يحرّكون بعض المرتزقة لانتاج المشاكل، مؤكداً أن ممارسات هذه الفئة لن تزال من سياسة البلدين التي تسير في الاتجاه الصحيح. وطالب الكندي بمحاطة الحكومة العراقية لإجراءات وزارة الخارجية للتعامل مع هذا الملف والاطلاع على استعداداته وزاريـة الداخلية والدفاع لاي طارىـ. ومشيداً في الوقت ذاته بدور وزارة الخارجية في